المسؤولية الاجتماعية طبقا لمواصفة الإيزو26000 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة ميدانية بولاية الجلفة–

Social responsibility according to the ISO 26000 specification for small and medium enterprises and their role in achieving sustainable development - A field study in the Wilayat of Djelfa -

*تومي حسينة قديرة[1]، سلخين أحمد[2]

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، hs.toumi@gmail.com

[2] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)، selkhineahmed17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/01 تاريخ القبول: 2021/12/24 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تشهد الجزائر اليوم العديد من التطورات السياسية والاقتصادية منذ حراك فبراير2019 ومن أهم هذه التطورات الاقتصادية التوجه الكبير نحو دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة المؤسسات الناشئة وتشجيعها على النمو والمنافسة ومحاولة جذب فئة الشباب لتبني الفكر المقاولاتي وإنشاء مثل هذه المؤسسات الاقتصادية لأنها تعد من الحلول الجذرية للقضاء على البطالة وتطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

وفي هذا السياق تأتي ورقتنا البحثية لتسليط الضوء عن دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حتى تضمن القبول والاستمرارية في السوق.

الكلمات المفتاحية:المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الايزو26000، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: G21, M14, Q01

Abstract:

Algeria is witnessing today many political and economic developments since the "Hirak" of February 2019 (peaceful public protest), and among the most important of these economic developments is the great trend towards to support and develop small and medium enterprises, accompanying emerging enterprises and encouraging them to grow and compete, and trying to attract young people to adopt the entrepreneurial ideology and establish such economic institutions because they are one of the radical solutions to reduce unemployment and enhance the economic development outside the hydrocarbon sector.

However, our research paper comes to shed light on the role of social responsibility of small and medium enterprises (SMEs) in achieving sustainable development in order to ensure acceptance and continuity in the market.

Key words: social responsibility, sustainable development, small and medium enterprises (SMEs), ISO26000.

Classification JEL: G21, M14, Q01

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اهتمامات الحكومة الهادفة والتي تسعى بها لتخفيض معدلات البطالة وزيادة الناتج الداخلي الخام والرفع من حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فمنذ سنة 2001 تسعى الجزائر جاهدة لوضع هيئات وتسطير برامج وآليات وتدعيمات مالية وفنية وإدارية ومرافقات استشارية لضمان النمو والتطور والبقاء والمنافسة، ورغم كل هذه الاهتمامات والدعم الممنوح لهذه المؤسسات إلا أن النتائج المحققة لا تتماشى معه، وهذا ما جعل لزاما البحث عن آليات جديدة ومبتكرة لتطوير قدرات هذه المؤسسات وتؤهلها للدخول إلى الأسواق العالمية.

إن المسؤولية الاجتماعية تعد إحدى التوجهات المعاصرة التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم قدراتها وتحسين صورتها وبناء علاقة قوية بينها وبين جميع الأطراف ذوي المصلحة.

وتماشيا مع تحقيق مصطلح المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد أيضا الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة فترابط المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في هذه المؤسسات يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المسير الذي يراعي أهداف البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة . ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عن أهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقته بالتنمية المستدامة وهذا عبر الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو دور المسؤولية الاجتماعية وفق مواصفة الإيزو26000 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجلفة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وللإجابة عن الإشكالية لابد من طرح التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والإيزو26000 ؟
- ما هو دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية ؟
- ما مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية ؟
- ما هو انعكاس التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية على إسهامها في التنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة بنيت على أنه يؤدي تبني المسؤولية الاجتماعية وفق مواصفة الإيزو26000 بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجلفة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة.

ومنه يمكن عرض الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية.
- لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:لهذه الدراسة أهمية كبيرة وذلك من خلال تركيزها على جمع مختلف المعلومات المتعلقة بعوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية وأهم نظرياتها، بالإضافة إلى التعريف بأهم الأبعاد واستراتيجيات التنمية المستدامة مع التركيز على العلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

للإحاطة بالموضوع والتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة عن الأسئلة المطروحة اعتمدنا في هذا العمل على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بجمع مختلف المعلومات ومن ثم تحليلها والخروج بأهم النتائج والتوصيات.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، تضمن المحور الأول الإطار النظري والفكري للمسؤولية الاجتماعية، أما المحور الثاني فقد تضمن التنمية المستدامة ودور المسؤولية الاجتماعية في تحقيقها، وجاء المحور الثالث كدراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجلفة للوقوف على مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية لهذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من الوسائل التي تساعد المؤسسة على احترام بيئتها وتخلق لها جو عمل مناسب بحيث تجعل المجتمع يفهم المؤسسة والمؤسسة تحترم مجتمعها.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب أن تسير عليها المؤسسة أثناء تعاملها مع مختلف الأطراف المتصلة بها وذلك لغرض الوصول إلى أحسن نتائج عملها (عرقوب و بطاهر، 2018).

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعني الالتزام نحو الجمهور العام والمجموعات ذات الاهتمامات المتميزة بعمل المنظمة كالعاملين والمساهمين والموردين وغيرهم بما يحقق توقعاتهم من وجود المنظمة وهي أيضا جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدريبية التي تعد تطور ورفاهية المجتمع هدفا لها (عبداوي و قوادرية، 2019).

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعني التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمسائلة ليس فقط أمام أصحاب الملكية ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركات والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة (Colgate ، 2020).

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع يجعل المؤسسة أكثر استجابة لما يحدث حولها اتجاه أصحاب المصالح المختلفين، وذلك من منطلق وجود دافع داخلي نابع عن رغبة المؤسسة في البقاء والاستمرار (جديدي روضة، 2017، صفحة 127).

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

يوجد ثلاث أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي (الحموري و المعايطة، 2015، الصفحات 84-101):

1- البعد الاقتصادي:

لا يشير إلى الربح، كجانب من جوانب الأعمال التجارية إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحكومة المؤسسية ومنع الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك والاستثمار الأخلاقي.

2- البعد الاجتماعي:

والذي يملي على المؤسسة أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين رعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن الوظيفي والمهني والرعاية الصحية والمجتمعية لهم ويشمل البعد الاجتماعي كل من ممارسات التشغيل والعمل والعدالة المساهمة في المجتمع المحلي.

3–البعد البيئي:

يتمثل البعد البيئي في واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة والقضاء على الانبعاثات والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.

4–البعد القانوني:

يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات المؤسسة على الأفراد داخل وخارج المنظمة، مثل علاقات العمل السليمة (دحماني، 2016).

5–البعد الأخلاقي:

مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

6–البعد الإنساني:

وهي المنافع التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية ، وهذا البعد يساهم في تعزيز صورة المؤسسة في ذهن المواطن (الحمدي، 2003، الصفحات 37-38).

ثالثا: المواصفة الدولية الإيزو26000

تعتبر المواصفة الدولية الإيزو26000 أحد المعايير الحديثة التي أصدرتها المنظمة الدولية للمواصفات والتي يمكن للمؤسسات بكافة أنواعها الحصول عليها.

1–مفهوم الإيزو26000:

هو عبارة عن مواصفة دولية تعطي إرشادات حول ماهية المسؤولية الاجتماعية ومن المزمع استخدامها من قبل جميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة (بوابة تكنولوجيا التعليم، 2020).

ويوضح معيار ISO 26000 التوصيات الدولية المتعلقة بإضفاء المزيد من المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات. فهو يساعد على صياغة إستراتيجية طويلة الأجل للمسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها مهما كانت طبيعة العمل. كما يدعم معيار ISO 26000 المؤسسات في التعامل مع جميع القضايا بداية من طريقة ممارسة الأعمال ووصولاً إلى السياسات البيئية والتنمية المستدامة للمجتمعات (bsi group، 2020).

2– مزايا وفوائد العمل وفقا للمعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية الإيزو26000:

إن تبني المعيار الدولي الإيزو26000 يمكن المؤسسة من تحقيق عدة مزايا وفوائد أهمها (الإتحاد العربي للتطوير والتنمية، 2020):

- تصميم وبناء إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية مخصصة لمؤسستك.
- تعديل هذه الإستراتيجية للعمل في جميع البيئات القانونية والثقافية والسياسية (الجريدة الرسمية رقم 77).
- إدارة القضايا الاجتماعية والبيئية الخاصة بمؤسستك.
- إشراك العاملين والمجتمعات وشركاء العمل في الإستراتيجية الخاصة بك.
- كسب ثقة ومصداقية أعلى كمؤسسة مسؤولة اجتماعيا.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ذلك الحين إلى غاية 2018 شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة ثبتت دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنمية الاجتماعية (مولاي، 2020، صفحة 114).

أولا: مفهوم المؤسسات الصغير والمتوسطة:

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية (الجريدة الرسمية رقم 77):

1–المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو/و الخدمات، التي تشغل من1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

2–المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 – 250 عامل و الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 – 500 مليون دينار.

3–المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 – 49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.

4–المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1 – 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر أهمية هذه المؤسسات في تشغيل وإعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية "، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساساً من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 10 %في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35 % (يوسف، صفحة 22).

ثالثا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 تطورا ملحوظا من حيث العدد وهو ما سنبينه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010–2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170

المصدر: مولاي أمينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد07، العدد01، جامعة أم البواقي، جوان 2020، ص126.

نلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات يتزايد باستمرار في كل سنة حيث بلغت نسبة التطور 76.58% وانتقل العدد من 619072 سنة 2010 إلى 1093170 سنة 2018 وهو ما يدل على الإقبال الكبير للشباب على إنشاء مثل هذه المؤسسات.

رابعا: دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لقد تفاوتت الحكومات بتطبيقها للسياسات العامة نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فهناك من اتبع السياسات العامة ذات التدخلات الناعمة غير ملزمة لحفز المؤسسات نحو تأدية مسؤوليتها الاجتماعية، بينما حكومات أخرى اتبعت السياسات العامة الملزمة والتي تفرض على المؤسسات قيودا توجهها لتنفيذ المسؤولية نحو المجتمعات والبيئة (العصيمي، 2015 ، صفحة 71).

وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بداية نشأتها وتطبيقها كانت عبارة عن عمل محض للقطاع الخاص، إلا أنه وبمرور الوقت بدأت تتلاشى الحدود بين القطاعين العام والخاص لتوجيه وإدارة الممارسات والسلوكيات التي تتعلق بهذه المسؤولية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين عمدت حكومات مختلفة إلى دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن السياسة العامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وسن سياسات الإقرار للمسؤولية الاجتماعية والتسهيلات وكذلك الإلزام (جديدي روضة، 2017، صفحة 128).

المحور الثالث: التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة وتنامى مفهومه في السنوات الأخيرة وذلك لحاجة المجتمع إليه بترسيخ فكرة استغلالها الموارد الحالية بعقلانية والمحافظة على موارد الأجيال اللاحقة. ويطلق عليها التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية البيئية، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

جاء تعريفها من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للتنمية المستدامة التي شكلتها الأمم المتحدة من خلال تقريرها لسنة 1987 كما يلي:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (قدي وآخرون، 2010، صفحة 157).

كما تركز بعض التعاريف الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، وذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها" (دراجي، 2012، صفحة 464).

وعرفت أيضا بأنها :"التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظر استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (رقامي محمد، 2012، صفحة 439).

بالتالي يمكننا القول أن التنمية المستدامة هي " تنمية تتماشى و رغبات و حاجيات الإنسان والمحافظة على البيئة ودون التعدي على موارد مستقبل الأجيال القادمة.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف التنمية المستدامة

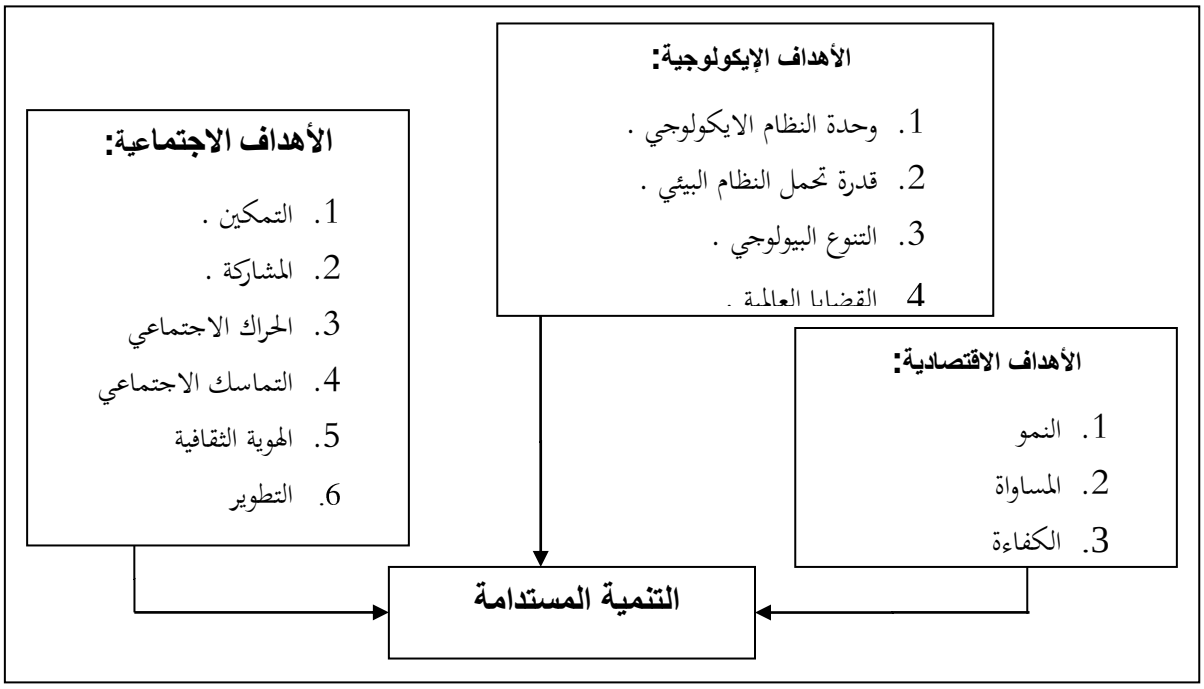

المصدر: منور أسرير، محمد حمو ،"الاقتصاد البيئي، "دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010، ص160.

ثالثا: مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة

إن عمل المؤسسات في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، أما البيئة المتماسكة اجتماعيا تساعد كثيرا تحسين أداء المؤسسات وتفيد المجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة اجتماعيا هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة، لذلك من المهم أن تعبر المؤسسات عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب شغل، تكوين العاملين، تحسين أداء الخدمة للزبائن الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات النوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة وهي نفسها المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة (مقدم، 2014، صفحة 113).

وعمليا فإن المؤسسات التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي :

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.
- احترام حقوق الإنسان.
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
- الانضمام للمعايير الدولية بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المحور الرابع: دراسة ميدانية حول مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجلفة في تحقيق التنمية المستدامة.

في هذا المحور سنقوم بوصف منهجية المتبعة في انجاز هذه الدراسة، كما سنقوم بتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولا: منهجية الدراسة الميدانية و الأدوات المستخدمة

1-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم توزيع 60 استمارة على مستوى المؤسسات، واسترجعت 43 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 71.67% من الاستمارات الموزعة.

2-أداة الدراسة:

تم بناء الاستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاث للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومؤسساتهم (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، الإطار العام للمؤسسة).

كما احتوت الاستبانة على 12 فقرة مقسمة على محورين، محور المسؤولية الاجتماعية ويحتوي 6 فقرات ومحور تحقيق التنمية المستدامة وشمل كذلك 6 فقرات.

كما اعتمدنا على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان.

3- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS) ولتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alphaالذي يعد أفضل الطرق للدلالة على تقدير الثبات، حيث سنقوم بحسابه لأداة الدراسة ككل، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقياس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما اعتمدنا مستوى دلالة عند (0.05) وهو الأكثر استعمالا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كانت القيم المحصل عليها أقل من هذا المستوى فهذا يعني وجود دلالة.

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان:

1-ثبات أداة الدراسة:

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة و عدم تناقضها، حيث يوضح ما إذا كانت الإستبانة ستعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة.

الجدول رقم (01): معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

	عدد المحاور	معامل الثبات
الاتجاه العام (الاستبيان ككل)	**02**	**0.904**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم (01) يمكننا القول بأن معامل الثبات للدراسة ككل كانت قيمته (0.904) وهي قيمة ممتازة و تدل على ثبات عال جدا تتمتع به الدراسة ككل، وهذا يعني أننا متأكدون بنسبة (90.4%) من الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع أداة الدراسة على نفس عينة البحث.

2-تحليل خصائص عينة الدراسة:

إن السعي نحو الإلمام بجوانب موضوع الدراسة يتطلب منا عرضا تفصيليا لأهم الخصائص التي يتميز بها المستجوبون في عينة الدراسة، حيث سنقوم بتحليلها انطلاقا من (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، الإطار العام للمؤسسة).

أ–المستوى الوظيفي:

الجدول رقم(02): توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
رئيس المؤسسة	18	%41.9
المسير	22	%51.2
وظيفة أخرى	03	%07
المجموع	43	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(02) بأن المستوى الوظيفي الغالب على العينة هو المسير بنسبة 51.2% يليه رئيس المؤسسة بنسبة 41.9% ثم وظيفة أخرى بنسبة 07%، وهذا ما يدعم مصداقية عينة الدراسة حيث أن أغلب أسئلة الاستبانة لا يستطيع الإجابة عنها إلا أصحاب ومسيري هذه المؤسسات لتمثل مجتمع الدراسة أحسن تمثيل.

ب– المؤهل العلمي:

الجدول رقم(03):توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة من التكوين المهني	10	%23.3
تقني سامي (معهد متخصص)	12	%27.9
جامعي(ليسانس،مهندس،ماستر)	14	%32.6
مستوى ما بعد التدرج	07	16.3%
المجموع	43	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم(03) يتضح لنا بأن المؤهل العلمي الغالب على العينة هو الشهادة الجامعية(ليسانس، مهندس، ماستر) بنسبة بلغت 32.6%، تليها شهادة تقني سامي بنسبة 27.9% ثم شهادة التكوين المهني بنسبة 23.3% ومستوى ما بعد التدرج بنسبة 16.3%.

كملاحظة عامة يمكننا القول بأن حاملي الشهادات العليا بمختلف فروعها و مستوياتها يشكلون أغلب نسبة، وهذا ما يفسر بأن تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معقد إلى حد ما، حيث يتطلب تخصصات متنوعة و مهارات متعددة.

ج- الإطار العام للمؤسسة:

الجدول رقم(04): توزيع العينة حسب تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة(من01 إلى 09 عمال)	13	%30.2
مؤسسة صغيرة(من10إلى49 عامل)	16	%37.2
مؤسسة متوسطة(من50إلى250عامل)	14	%32.6
المجموع	43	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من الجدول رقم(04) بأن تصنيف المؤسسات الغالب في عينة الدراسة هو مؤسسة صغيرة بنسبة 37.2%، تليها مؤسسة متوسطة بنسبة 32.6% ثم مؤسسة مصغرة بنسبة 30.2%.

يمكننا القول بأن توزيع العينة حسب تصنيف المؤسسة كان متقارب بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

3-تحليل فقرات محاور الدراسة:

أ-تحليل فقرات المحور الأول (المسؤولية الاجتماعية):

يتكون المحور من 6 فقرات، ومن أجل تحليلها سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعنوية، وذلك لمعرفة درجة موافقة مديري و مسيري المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تجاه كل فقرة من فقراتها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(05): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعنوية لفقرات محور المسؤولية الاجتماعية

الرقم	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	نخصص جزء خاص في مهامنا وأنشطتنا الدورية لبرنامج المسؤولية الاجتماعية	4.0698	1.00937	موافق
02	لدينا ميزانية خاصة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية	2.5814	1.48376	غير موافق
03	يوجد في القانون الداخلي لمؤسستنا مادة تنص على تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية	3.7209	1.22135	موافق
04	تقوم مؤسستنا براعية أنشطة وبرامج في نطاق المسؤولية الاجتماعية	3.6512	1.36074	موافق بشدة
05	تؤمن مؤستنا بأن المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع تعد من أحد أسباب نجاحها	4.0233	0.88609	موافق
06	تعمل مؤسستنا على تبني أنظمة البيئة وتسهر على إعداد التقارير البيئية في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية واستعدادا للحصول على شهادة الإيزو 26000	3.8605	1.059688	موافق
	المستوى العام	3.6512	0.74430	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن المؤسسات محل الدراسة تمكنت من تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخلها من خلال تخصيص مهام وتحديد قوانين داخلية ورعاية برامج وأنشطة تخص المسؤولية الاجتماعية غير أنها لا تخصص ميزانية خاصة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية كما أنها تأمل بحصولها على شهادة الإيزو 26000.

ب–تحليل فقرات المحور الثاني (تحقيق التنمية المستدامة):

يتكون المحور من 6 فقرات، ومن أجل تحليلها سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعنوية، وذلك لمعرفة درجة موافقة أصحاب ومسيري المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تجاه كل فقرة من فقراتها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(06): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعنوية لفقرات محور تحقيق التنمية المستدامة

الرقم	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	تهتم مؤسستنا بمفهوم التنمية المستدامة ولها فكرة عنه.	**4.0930**	**1.08702**	**موافق**
02	تضع مؤسستنا خطط تنموية وأدوات لتحقيق التنمية المستدامة .	**3.6047**	**1.27503**	**موافق**
03	تهتم مؤسستنا بأبعاد التنمية المستدامة وخاصة البعد الاجتماعي.	**4.0698**	**1.09968**	**موافق**
04	تعمل مؤسستنا على تحقيق التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بموارد الأجيال القادمة.	**3.9767**	**1.26281**	**موافق**
05	تقوم مؤسستنا بوضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز المدى الطويل بدل المدى القصير كأحد ركائز التنمية المستدامة.	**4.0000**	**1.13389**	**موافق**
06	يساهم دمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسستنا	**4.1628**	**1.02191**	**موافق**
	المستوى العام	**3.9845**	**0.96692**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن المؤسسات محل الدراسة تسعى جادة لتحقيق التنمية المستدامة لأنها تهتم بهذا المفهوم ولها فكرة عنه كما تضع خطط تنموية وأدوات لتحقيق ذلك وتضع لذلك أهداف طويلة المدى لضمان التنمية والتطوير، كما أنها تستجيب لاحتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة.

4–اختبار الفرضيات:

أ– اختبار الفرضية الفرعية الأولى: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الأولى غير محققة، حيث أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بقدر لا بأس به بمسؤوليتها الاجتماعية.

ب– اختبار الفرضية الفرعية الثانية: من الجدول رقم (06) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسسات محل الدراسة حيث أنها تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي هي مطالبة بتفعيل مبادئ التنمية المستدامة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة.

ج– اختبار الفرضية الرئيسية: ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنعتمد على تحليل التباين للانحدار(Analysis Of Variance)، وتحليل الانحدار البسيط(Simpel Régression Analysais) ، عند مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ(α=0.05).

الجدول رقم(07): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F) المحسوبة	مستوى دلالة sig (F)
الانحدار	25.776	1	25.776	78.333	0.000*
الخطأ	13.491	41	0.329		
الكلي	39.267	42			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من خلال الجدول (**07**) أن قيمة(F) المحسوبة و البالغة (78.333)، أكبر من قيمتها المجدولة و البالغة (2.698) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض و الذي يبلغ(α=0.05) وهذا ما يبين ثبات صلاحية نموذج الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية.

الجدول رقم(08):نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

المحور المستقل	B	الخطأ المعياري	معامل الارتباط (R)	قيمة(T) المحسوبة	مستوى دلالة (T)
المسؤولية الاجتماعية	1.053	0.119	0.810	8.851	0.000*
قيمة(T)المجدولة عند مستوى الدلالة(α=0.05)ودرجات الحرية(1،42)=2.698				المحور التابع: تحقيق التنمية المستدامة	
(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامجSPSS

يتضح من الجدول رقم (**08**) أن قيمة(T)المحسوبة و البالغة (8.851) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(2.698) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.810) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

خلاصة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية موضوعا جديدا نسبيا في عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا يمكن القول أن فكرة تبني المسؤولية الاجتماعية أو الحصول على شهادة الإيزو26000 هي من قناعات صاحب المؤسسة أو المسير لها بالدرجة الأولى، والسمات الشخصية التي يتمتع بها، كما أن لنشأته وتربيته دور كبير يعكس إيمانه بضرورة المساهمة في تطوير وترقية المجتمع الذي ينتمي إليه، وفق ما تمتلكه المؤسسة من إمكانات.

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على فكرتين أساسيتين، الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية التي تستحق أن تولى أهمية بالغة، ومحدودية الموارد البيئية التي يمكن ألا تستجيب للحاجيات الحالية والمستقبلية للأفراد. لذا كان لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة أن تتمتع بروح المسؤولية الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية من القسم النظري:

- المسؤولية الاجتماعية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الاستقرار والتوازن في بيئة عملها.
- التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية أدى إلى إسهامها القوي في التنمية المستدامة.

- تبين نتائج الدراسة وجود مستوى جيد لأبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة، وهذا المستوى يعود للثقافة الطوعية لأصحاب ومسيري هذه المؤسسات.

أما نتائج القسم التطبيقي فهي:

- كل فقرات الاستبيان على علاقة طردية قوية مع المحاور التي تنتمي إليها، وهذا يعكس المصداقية العالية لأداة الدراسة وصلاحيتها الكبيرة، حيث بلغ معامل ألفا كرومباخ للدراسة (0.904)، وهي قيمة عالية تدل على الثبات وتعني بأننا متيقنون بنسبة (90.4%) من الحصول على نفس النتائج إذا ما تم إعادة توزيع الاستبيان على نفس عينة البحث؛
- نفي صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية، وقد أثبتت الدراسة عكس ذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرات المحور الأول (3.6512)، أما قيمة الانحراف المعياري فكانت (0.74430)، وهو ما يدل على موافقة عينة الدراسة على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤوليتها الاجتماعية.
- نفي صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد أثبتت الدراسة عكس هذه الفرضية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرات المحور الثاني (9845.3)، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.96692)، وهو ما يشير إلى موافقة عينة الدراسة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجلفة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- الفرضية الرئيسية محققة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة وذلك استنادا إلى أن قيمة(T)المحسوبة و البالغة (8.851) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة(2.698) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض(α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.810) أي أن هناك علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة بولاية الجلفة.

ومن النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- لزوم تخصيص ميزانية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرعاية نشاطات المسؤولية الاجتماعية.
- يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني أنظمة إدارية منفتحة على مبادئ المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة تبني المعيار الدولي الإيزو26000 باعتباره أداة مهمة لتنظيم وتوجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها أكثر تنافسية والذهاب بها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. صالح الحموري، رولا المعايطة، 2015، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، دار كنوز المعرفة، الأردن.

2. عايد عبد الله العصيمي، 2015، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، الأردن.

3. عبد المجيد قدي وآخرون،2010، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر .

الجرائد الرسمية:

1. المواد 04، 05، 06، 07 من الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، المؤرخة في 29 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 01 ديسمبر 2016.

الأطروحات:

1. حنان عبداوي، احلام قوادرية، 2019، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر قالمة" مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر شعبة علوم الاعلام والاتصال تخصص الاتصال والعلاقات العامة كلية العلوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
2. فؤاد محمد حسين الحمدي، 2003، الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية) " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية.

3. وهيبة مقدم، 2014، تقييم مدى استجابة منظمة الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية– دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري– رسالة دكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

المقالات:

1. بطاهر بختة، عرقوب وعلي، 2018، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة ميدانية للمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 09، الجزائر.
2. مولاي أمينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد07، العدد01، جوان 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص126.

المداخلات:

1. جديدي روضة ، جديدي سميحة، يومي 7/6 ديسمبر 2017، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر.

2. دحماني علي، يوما 14 و 15 نوفمبر، واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لولاية شلف، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات – ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة شلف، 2016.

3. رقامي محمد، بوشنقير إيمان، 2012، التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر.

4. السعيد دراجي ، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012. التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي ، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

5. محمد بن يوسف، أيام 25-26 نوفمبر 2007، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن.

6. **المواقع الإلكترونية:**

2. http://www.colgate.com/app/Colgate/US/Corp/LivingOurValues/Sustainability/KeyPerformanc eIndicators.cvsp تمت زيارته في 2020/10/14

3. الإتحاد العربي للتطوير والتنمية (بتصرف)، على الرابط:
https://www.facebook.com/A.U.D.OffcialPage/posts/1599154296849137/ اطلع عليه يوم 2020/10/15 على الساعة 11:15.

4. بوابة تكنولوجيا التعليم، الإيزو26000 مالذي تقدمه مواصفة الجودة القادمة، مقال منشور على الرابط:
https://drgawdat.edutech-portal.net/archives/14289

5. الموقع الإلكتروني: https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-26000--/ اطلع عليه يوم 2020/10/11.